مجلة (المُدبّـر) المجلد 07، العدد 01، 2020
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 36-63

مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2015)

The contribution of the agricultural sector in the Algerian trade balance during the period (2000 – 2015)

بن قطيب خيرة[1]، جامعة المدية، الجزائر
البريد الإلكتروني: benguetibkheira@gmail.com

قويدر الويزة، جامعة المدية، الجزائر
البريد الإلكتروني: soundousmedea@gmail.com

Abstract:
In this study, aims at highlighting the economic role played by the Algerian agriculture sector and its contribution to the trade balance. The research was divided into three main axes. In this context, we discussed the agricultural sector in Algeria, the importance and importance of this sector and the most important agricultural policies and plans adopted by The Algerian government, and in the second axis it will be focus on the reality of the balance of trade in Algeria, to move in the last axis to highlight the agricultural exports as an alternative to the oil sector in Algeria and its contribution to the total exports and thus in the balance of trade, To the agricultural trade balance of Algeria. the study found that the values of agricultural exports fluctuated during the study years and constituted weak percentages of the total values of exports, but the values of the agricultural trade balance was negative for all years of study, that is reflected negatively on the values of trade balance.

Key Words: Agricultural sector, Agricultural exports and imports, Trade balance, oil sector.

[1] - المؤلف المراسل

الملخص:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الاقتصادي الذي يلعبه قطاع الفلاحة الجزائري ومدى مساهمته في الميزان التجاري، لذا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، فتناولنا في المحور الأول واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من مؤهلات وأهمية هذا القطاع وأهم السياسات والمخططات الفلاحية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، أما في المحور الثاني فتطرقنا إلى واقع الميزان التجاري في الجزائر، لننتقل في المحور الأخير إلى تسليط الضوء على الصادرات الفلاحية كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر ومساهمتها في الصادرات الإجمالية وبالتالي في الميزان التجاري، والتطرق كذلك إلى الميزان التجاري الفلاحي الجزائري ، وتوصلت الدراسة إلى أن قيم الصادرات الفلاحية متذبذبة خلال أعوام الدراسة وشكلت نسب ضعيفة من إجمالي قيم الصادرات، إلا أنها اتجهت إلى الزيادة في الآونة الأخيرة، لكن قيم الواردات الفلاحية اتجهت إلى الزيادة أكبر من قيم الصادرات، وبالنسبة لقيم الميزان التجاري الفلاحي فكانت سلبية لجميع سنوات الدراسة، والذي ينعكس سلبا على قيم الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الصادرات والواردات الفلاحية، الميزان التجاري، قطاع المحروقات.

مقدمة:

تسعى الجزائر على غرار جميع الدول إلى اتخاذ الفلاحة كقطاع استراتيجي لتخطي الأزمة النفطية وفك ارتباط الاقتصاد بأموال النفط التي تشكل حوالي 97% من مداخيل البلاد، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية أدى إلى انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية وتدهور الميزان التجاري، كل هذا أرغم الدولة الجزائرية على البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة كقطاع الفلاحة وليست زائلة، كما أن ترويج وتنمية الصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية هو وسيلة ذات أولوية لتعزيز منتجاتنا وخلق القيمة المضافة والثروة وفرص العمل.

إشكالية الدراسة: بناءً على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

ما مدى مساهمة قطاع الفلاحة في الميزان التجاري الجزائري؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل الإمكانيات الفلاحية المتاحة في الجزائر كافية للنهوض بهذا القطاع؟
- ما هو وضع الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

- الفلاحة في الجزائر تعتبر دعامة اقتصادية هامة نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات.
- يمكن أن تكون الفلاحة في الجزائر بديلا رئيسيا للمحروقات إذا ما تم الاعتناء بها كما ينبغي.
- يمكن للصادرات الفلاحية أن تساهم بشكل ملموس في تحسين الميزان التجاري الجزائري.

هدف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الاقتصادي الذي يلعبه قطاع الفلاحة الجزائري ومدى مساهمته في الميزان التجاري، وكذلك تشخيص المعوقات والعقبات التي يعاني منها هذا القطاع، بالإضافة لاقتراح عدد من التوصيات لتحسينه.

المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بالمزج بين منهجين الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في عرض بعض المفاهيم، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل وضعية القطاع الفلاحي وكذا الميزان التجاري الجزائري.

1. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

1.1. مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر:

أ. المساحة: تشمل المساحة الجغرافية للجزائر 238174100 هكتار وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية[1] (دهنية مجدولين ، 2017/2016)، والجدول التالي يتضمن تطور المساحة الفلاحية وتوزيع استخدامها كما يلي:

الجدول 01: تطور المساحة الفلاحية وتوزيع استخدامها خلال الفترة (2000 -2015)

مليون هكتار

البيان	2000	2004	2008	2012	2014	2015
المساحة الصالحة للزراعة*	8.226	8.196	8.424	9.032	8.465	8.488
نسبة المساحة الصالحة للزراعة الى المساحة الكلية	3.45	3.44	3.53	3.79	3.55	3.56
المساحة الفلاحية	46.949	47.688	45.537	46.244	45.663	45.676
نسبة المساحة الفلاحية الى المساحة الكلية (%)	19.71	20.02	19.11	19.41	19.17	19.17

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات رقم: 22، 23، 25، 27، 30، 31، 33، 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

يتبين من الجدول 01 ان المساحة الفلاحية في الجزائر تراجعت بـ: 1.272 مليون هكتار عام 2015 مقارنة بسنة 2000 أي بنسبة 0.54%، وهذا يعود الى الاقتطاع السنوي لمساحات معتبرة من الأراضي الفلاحية بفعل عامل الانجراف والتوسع العمراني وإقامة

الوحدات الصناعية وشق الطرقات، اذ تقدر المساحة المقتطعة من الأراضي الفلاحية لصالح التوسع العمراني بحوالي 40000 هكتار[2] (مصطفى امقران، 2018)، كما نلاحظ كذلك أن المساحة الزراعية سجلت ارتفاعا قدّر بـ 0.11% سنة 2015 مقارنة بسنة 2000، وترجع هذه الزيادة الى استصلاح الأراضي في اطار استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر بتطبيق برامجها.

ب. الموارد المائية: يعد القطاع الفلاحي من اكثر القطاعات استهلاكا للمياه كونه عماد الامن الغذائي، اذ يستهلك هذا القطاع لوحده تقريبا ما بين 70% الى 80% من موارد المياه العذبة في العالم، وما بين 85% الى 92% من الموارد المائية المستغلة في الوطن العربي، وحوالي 50% من اجمالي الثروة المائية المتاحة في الجزائر[3] (محمد بلغالي)، ويعد السقي في الجزائر ذات صلة بنزول الامطار وتشمل معظم الأراضي الزراعية[4] (محمد هشام فريجة، 2014)، حيث قدرت معدلات تساقط الامطار في الجزائر كما يلي:

الجدول 02: المعدلات السنوية لتساقط الامطار في الجزائر الوحدة (ملم)

المناطق	المناطق الفرعية		
	الشرق	الوسط	الغرب
الساحل	900	700	400
الاطلس التلى	800-1600	700-1000	600
السهول العليا	400	250	250

المصدر: رشيد فراح، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر -3-، 2010/2009، ص: 167.

والمساحات المسقية في الجزائر نوعان: المحيطات الكبرى المسقية عن طريق السدود الكبرى، والمحيطات المتوسطة والصغيرة المسقية عن طريق السدود الصغرى والآبار.

ب.1. المحيطات الكبرى: وهي تحتوي على 20 محيطا تتراوح مساحته ما بين 1500 الى 22500 هكتار (حميز، صفصاف، القصوب، مغنية، سيق، هيرة ومحيطات الشلف الثلاث) لكن اغلب السواقي الناقلة للمياه اهملت ولم تصلح.

ب.2. محيطات الري الصغير والمتوسط: تقدر المساحة المسقية خلال سنة 1996 بـ 274000 هكتار بالإضافة الى المساحات المسقية بالجنوب والتي تقدر بـ 142000 هكتار وتبقى المساحة المسقية جد محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه الجوفية ومن الممكن تجهيز وسقي 1.5 مليون هكتار[5].

ويتسم استخدام المياه في الأغراض الفلاحية بهدر كميات كبيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى استعمال أساليب السقي القديمة او التقليدية المستخدمة من قبل الفلاحين في الجزائر (كالري بالغمر والري بالأنابيب)، والافتقار الى أنظمة الري الحديثة المقتصدة للماء (كالري بالرش والري بالتنقيط)[6].

ت. الموارد البشرية: يتبين لنا من الجدول 03 ان اليد العاملة النشطة في القطاع الفلاحي في انخفاض مستمر حيث بلغت سنة 2000 نسبة 14.12% وتتزايد لتصل الى 20.74سنة 2004 وبعدها تتناقص لتصل الى 8.7% سنة 2015 والسبب في هذا التراجع هو هجرة الايدي العاملة الى القطاعات الأخرى بسبب الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وانخفاض الدعم الموجه الى القطاع الفلاحي مقارنة بسنوات 2004 و2005، بالإضافة الى الامتيازات التي منحتها الدولة للشباب بطرح عدة صيغ لقروض التشغيل كـ"أنساج" و"كناك"، هذه الأخيرة التي تسببت في عزوف الشباب عن خدمة الأرض وإحداث نقص لم تستطع تغطيته عملية المكننة التي تسير بخطوات بطيئة[7].

الجدول 03: تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000– 2015)

(مليون شخص)

السنوات	2000	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
القوى العاملة في قطاع الفلاحة	0.87	1.62	1.61	1.25	1.14	0.92	0.90	0.92
القوى النشطة في كافة القطاعات الاقتصادية	6.18	7.78	8.87	9.15	9.74	10.17	10.24	10.59
نسبة القوى العاملة في قطاع الفلاحة من العمالة الاجمالية (%)	14.12	20.74	18.15	13.69	11.67	9	8.8	8.7

المصدر: حوصلة إحصائية 1962– 2011– فصل 2: التشغيل ص: 58– 68.

ث. استخدام الآلات الفلاحية (الجرارات والحاصدات): تعتبر الآلات الزراعية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الزراعية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية[8] (زين العابدين طويجيني،2017)، والشكل التالي يمثل تطور استخدام الآلات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2008– 2015).

الشكل 01: تطور استخدام الالات الفلاحية في الجزائر للفترة (2008- 2015) (العدد بالوحدة)

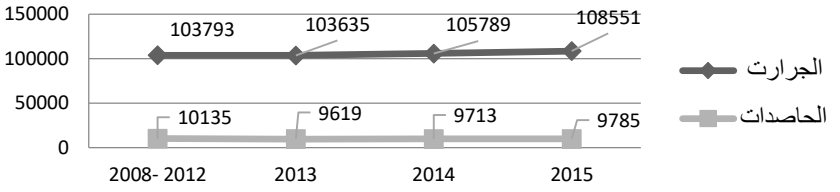

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119، 120.

ث.1. بالنسبة للجرارات: يتبين من الشكل أعلاه أن عدد استخدام الجرارات الفلاحية ازدادت ولكن بشكل ضعيف جدًا وقدرت نسبة الزيادة بـ: 4.4%، أي أن عدد الجرارات قدرت في متوسط الفترة 2008– 2012 بـ 103793 وحدة، وازدادت لتصل سنة 2015 إلى 108551 وحدة.

أما على مستوى الوطن العربي لسنة 2015 فتحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد مصر وسوريا، أي أن مصر تحتل المرتبة الأولى بـ 133298 وحدة، وسويا المرتبة الثانية بـ 115362 وحدة، وبعدها الجزائر بـ 108551 وحدة.

الشكل 02: استخدام الجرارت الفلاحية في الوطن العربي سنة 2015 (العدد بالوحدة)

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

ث.2. بالنسبة للحاصدات: يتبين من الشكل 01 أن عدد استخدام الحاصدات الفلاحية انخفض وقدرت نسبته بـ: 3.6%، أي أن عدد الحاصدات قدرت في متوسط الفترة 2008-2012 بـ 10135وحدة، وانخفضت لتصل سنة 2015 إلى 9785وحدة. ومن الشكل رقم (03) نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي لسنة 2015 في استخدام الحاصدات الفلاحية، تليها العراق بـ 6806 وحدة، ثم سوريا بـ 6169 وحدة، وأقل استخدام للحاصدات كان في الأردن بـ 68 وحدة.

الشكل 03: استخدام الحاصدات الفلاحية في الوطن العربي سنة 2015 (العدد بالوحدة)

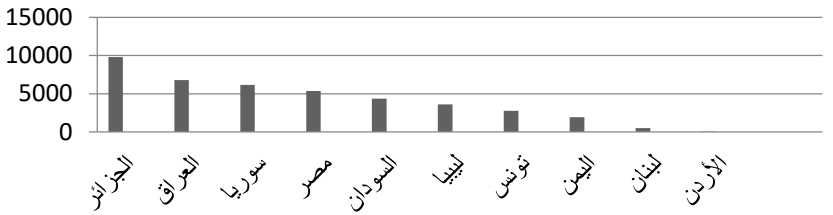

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

ج. استخدام الأسمدة الفلاحية: أصبحت الأسمدة لا غنى عنها بالنسبة للمحصول الزراعي وخاصة بعد المشاكل التي تمر بها الأراضي والمساحات الزراعية من التصحر، حيث أصبحت الأسمدة هامة وضرورية لعملية نمو النباتات وصارت لا بديل لها في إنتاج المزروعات[9] والشكل التالي يمثل تطور كمية الأسمدة الموزعة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2011):

الشكل 04: تطور كمية الأسمدة الموزعة خلال الفترة (2008 -2011) (ألف طن)

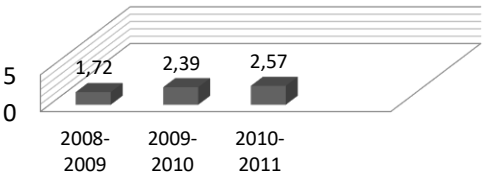

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: هاشمي الطيب، عنوان المداخلة: القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006– 2013 بين الإنجازات والعقبات، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 24/23 نوفمبر 2014، ص: 08.

من الشكل يتبيّن أن استخدام الأسمدة في الجزائر ضعيف حيث بلغت كمية الأسمدة الموزعة خلال سنة 2008– 2009 حوالي 1.72 مئة ألف طن وازدادت لتصل سنة 2010– 2011 مقدار 2.57 مئة ألف طن أي قدرت نسبة الزيادة حوالي 33%.كما يبرز نقص الاعتماد على الأسمدة ضعف المردودية الفلاحية في الجزائر، أين قدرت لمتوسط سنة 2014 بالنسبة للحبوب بـ 1378.4 كغ/ هكتار، مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي البالغان 1796.2 و3886.2 كغ/ هكتار على الترتيب[10].

ح. الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي:

الجدول 04: تطور الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014) الوحدة: مليار دج

	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)		البرنامج الخماسي (2010– 2014)	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	12.5	312	7.42	1000	4.71
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.58	20214	95.29

المصدر: زين العابدين طويجيني، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

يتبيّن من الجدول أعلاه أن حصة القطاع الفلاحي الجزائري من البرامج التنموية التي وضعتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2001– 2014 يختلف من برنامج إلى آخر، حيث ارتفعت حجم المخصصات المالية الفلاحية من 65.4 مليار دج خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004) إلى 312 مليار دج خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)، وأخيرا 1000 مليار دج خلال البرنامج الخماسي (2010– 2014)، وقدرت إجمالي المبالغ المالية المخصصة للفلاحة خلال الفترة 2001– 2014 بـ 1377.4مليار دج[11].

إلا أن نسبة نصيب القطاع الفلاحي من البرامج التنموية في الجزائر انخفضت من 12.4% إلى 7.42% إلى 4.71% وهذا يعكس ضعف التوجه وأولوية القطاع الفلاحي في الجزائر بين القطاعات الأخرى[12] (ميلود وارزقي،2017).

خ. البحث العلمي لتطوير قطاع الزراعة: يُعدّ البحث العلمي نواة ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، فعلاقته بالتنمية الاقتصادية والزراعية، والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية، لها دور كبير في تطوير هذه التنمية وزيادة إسهامها في الدخل القومي للمجتمع[13]، والشكل التالي يمثل مستويات الإنفاق المطلقة والنسبية على البحث والتطوير في مجال الزراعة لسنة 2012:

الشكل 05: الإنفاق على البحث والتطوير في مجال الزراعة سنة 2012

المصدر: متاح على الموقع https://egyptssp.ifpri.info/2016/06/12، تاريخ التحميل 2018/12/03، على الساعة 13:09.

يتبيّن من الشكل أعلاه أن الجزائر احتلت المرتبة الرابعة في الإنفاق على البحث والتطوير في مجال الزراعة بـ 82 مليون دولار بعد مصر بـ 471 مليون دولار، والمغرب بـ 131 مليون دولار، وعمان بـ 97 مليون دولار، حيث كان إنفاق الجزائر متدنيا في مجال البحوث الزراعية، إذ لم تنفق الجزائر سوى 0.19 % من إجمالي الناتج المحلي الزراعي.

2.1. أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري: الزراعة في الجزائر قطاع استراتيجي في الاقتصاد الوطني، ولا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءًا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، وتتبع أهمية هذا القطاع من خلال[14] (رشيد سالمي، 2016):

أ. زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ب. زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، والى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة؛

ت. رفع مستوى المعيشة؛

ث. تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على انتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق اعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا؛

ج. التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة او تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية او الحيوانية؛

ح. التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية واهم أهدافها

خ. العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف افراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساس لمعظم الحكومات؛

د. توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار؛

2.1. السياسات والمخططات الفلاحية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2015-2000):

عرفت الجزائر خلال نصف قرن من الاستقلال عديد السياسات الفلاحية التي لم تكلل جميعها بالنجاح لكنها جاءت لتؤكد على أهمية قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني والتحديات الكبرى التي لازالت تنتظر، حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية من خلال وضع مخططات لتنمية القطاع وسياسات داعمة له.[15] (خير الدين معطى الله، 2017).

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004-2000): بعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار السياسي والمالي وغلق برنامج التعديل الهيكلي شرع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 كسياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق)، والخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من اجل إحداث نمو اقتصادي فعّال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الامن الغذائي[16] (محمد غردي ونصر الدين بن نذير). ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة الى ما سبق ذكره الى تحسين مستوى الامن الغذائي، الذي يصبو الى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج،

المدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف التنمية المستديمة، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[17] (عبد القادر خليل، 2018).

ب.مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2014): شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة توسيعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة او الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 الى 2014[18] (محمد مسعي، 2012)، وتمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

الجدول 05: مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2014) الوحدة: مليار دينار

	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	برنامج توطيد النمو (2010-2014)
اجمالي الاغلفة المالية	525	8705	21214
نصيب القطاع الفلاحي	65.4	300	1000
% المخصصة للقطاع الفلاحي	12.46	3.45	4.71

المصدر: عائشة سلمة كيحلي وحدة فروحات، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 3، العدد 3، 2017، ص: 179.

ب.1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001 – 2004): خصص له غلاف مالي قدّر بـ 525 مليار دينار حيث كان نصيب القطاع الفلاحي 65.4 مليار دينار أي بنسبة 12.46%

ب.2.البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005 – 2009): الذي قدرت اعتماداته بمبلغ 8705 مليار دينار حيث قدّر نصيب القطاع الفلاحي بـ 300 مليار دينار أي بنسبة 3.45%

ب.3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010 -2014): اجمالي الاغلفة المالية قدّر بـ 21214مليار دينار وقدّر نصيب القطاع الفلاحي 1000مليار دينار أي بنسبة 4.71%

ج. سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2007-2013): لقد عملت الحكومة الجزائرية في مطلع سنة 2007 على تطبيق سياسة جديدة في القطاع الفلاحي ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت سنة 2008[19]، وترمي هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية[20]:

ج.1.مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

ج.2.ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

ج.3.وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛

ج.4.مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛ ولقد ارتكزت هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية تتمثل فيما يلي[21]:

التجديد الفلاحي: التجديد الفلاحي يعني ضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى:

- تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية.
- تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية المداخيل الفلاحية والأسعار عند الاستهلاك من خلال ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

– عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وعليه يهدف التجديد الريفي إلى تشجيع، تكثيف، عصرنة وتنمية إنتاج المستثمرات الفلاحية لاسيما ذات الاستهلاك الواسع.

التجديد الريفي: يهدف التجديد الريفي إلى الوصول إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك انطلاقا من التكامل بين الأقاليم الولائية والجوارية المحلية، حيث تتجسد هذه السياسة من خلال أربع أهداف أساسية وتتمثل في إعادة الاعتبار للقرى والأرياف والمداشر وتحسين مستوى معيشتهم، حماية وتثمين التراث الريفي، والتنويع الفلاحي في الوسط الريفي، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين طرق استغلالها.

برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: نظرا للصعوبات التي كان يتخللها كل من السياستين السابقتين (التجديد الريفي والفلاحي)، طبق هذا البرنامج في خضم السياستين السابقتين فيما يخص التكوين في الجانب الفلاحي، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصال، الإرشاد الفلاحي...الخ حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

– عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

– التكوين والإرشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع التقنيات الجديدة في الوسط الإنتاجي والفلاحي.

– تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات ذات الطابع الفلاحي.

– تعزيز وتكثيف وتنمية المصالح المؤسساتية ذات الطابع الطبي والبيطري لتعزيز الصحة النباتية وتحسين المردودية والإنتاجية.

– وضع ميكانيزمات التشريع والتخطيط، وغيرها...الخ.

من جهة أخرى لقد حددت السلطات الجزائرية أهدافا أخرى استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال البرنامج الخماسي (2010- 2014) تتمثل في إنعاش القطاع الفلاحي، ودعم تحقيق الأمن الغذائي وتامين الاستثمار الفلاحي وغيرها.

2.الميزان التجاري الجزائري:

1.2.مفهوم الميزان التجاري: ويقصد به رصيد المعلومات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا، كما يعرف أيضا على أنه الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة[22] (فتيحة مختاري، 2017)، وينقسم الميزان التجاري إلى[23] (سمير بهاء الدين مليكي، 2012):

أ. الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضًا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديًا ملموسًا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضًا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين).

2.2.تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2015): يعتبر الميزان التجاري عموما أحد المؤشرات الاقتصادية، لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية فهو يوضح مكان القوة والضعف في الاداء الاقتصادي العام[24] (الطاهر مبروكي، 2007)، وفيما يلي سنحاول تتبع تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2002- 2015):

الشكل 06: تطور الميزان التجاري الجزائري
خلال الفترة (**2002– 2015**) (مليار دولار)

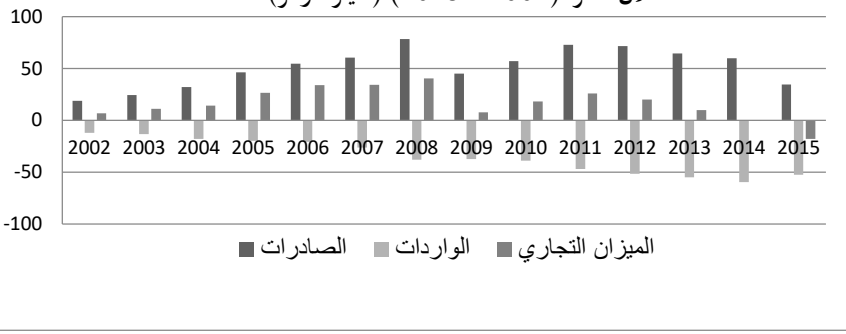

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 6، 25، 34، 37.

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن لنا ان رصيد الميزان التجاري الجزائري يتميز بتقلبات مستمرة وذلك بسبب تقلبات حصيلة الصادرات والواردات والناجم عن تقلب أسعار البترول نتيجة تغير الطلب العالمي على هذه المادة في الأسواق العالمية، حيث سجّل فائضا خلال الفترة (2002– 2014) وأكبر فائض حققه الميزان التجاري سنة 2008، إلا أنه في تناقص مستمر، حيث بعد أن سجل فائضا بقيمة 40.52 مليار دولار سنة 2008 انتقل رصيده إلى 0.32 مليار دولار سنة 2014، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات البترولية. ولم يستمر الفائض في الميزان التجاري بل تحوّل إلى عجز حيث سجلت سنة 2015 عجز قدره 18.08مليار دولار ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول، حيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47.1%.[25]

3.2. هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال السنتين 2005 و2015:

أ. هيكل الصادرات من السلع في 2005 و2015: إن النسبة العظمى للصادرات الجزائرية تأتي من قطاع المحروقات، بحيث أن سلعة النفط تتغير أسعاره من فترة لأخرى حسب ما يستجد في السوق العالمي والذي يؤثر فيه عوامل العرض والطلب، والجدول التالي يبيّن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية:

الشكل 08: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنتي 2005و 2015

(%)

السنوات	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	98.05	1.95	0.14	0.29	1.41	0.08	0.03
2015	94.15	5.85	0.68	0.3	4.80	0.05	0.03

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 06، 36، ص: 28.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة صادرات الطاقة انخفضت من 98.05% سنة 2005 إلى 94.15% سنة 2015، حيث أن قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 سجلت مستوى يقل بنسبة 27.4% عن ذلك المسجل في 2005، بالرغم من تقارب سعري النفط خلال هاتين السنتين (54.64 دولار للبرميل في 2005 و53.07 دولار للبرميل في 2015)، مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال العقد الماضي[26]، أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة بالمقارنة مع صادرات المحروقات، حيث سجلت سنة 2005 نسبة 1.95% أما سنة 2015 فسجلت 5.85%، أي زادت بـ 3.9%، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع صادرات المواد الغذائية حيث سجلت ارتفاع قدره 0.54%، وكذلك ارتفاع صادرات المواد نصف المصنعة بـ 3.39%

ب. هيكل الواردات من السلع في 2005 و2015: لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تستحوذ سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية على الجزء

الأكبر من الواردات الجزائرية، وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر سوف نعمد إلى تحليل المعطيات البيانية الواردة بالجدول التالي[27] (صلاح بوقرورة، 2016):

الشكل 07: تطور الواردات السلعية خلال سنتي 2005و 2015 (%)

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	1.04	17.62	3.69	20.08	0.78	41.52	15.26
2015	4.55	18.06	2.92	22.29	1.12	32.13	18.92

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 06، 36، ص: 28.

يتضّح من الجدول أعلاه أن واردات الطاقة ارتفعت بـ 3.51% حيث سجلت سنة 2005 نسبة 1.04% أما سنة 2015 فسجلت 4.55%، أما الواردات خارج قطاع المحروقات فهناك أربع مجموعات سلعية سيطرت على الواردات الجزائرية حيث احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بـ 41.52% سنة 2005، لكنها انخفضت إلى 32.13% سنة 2015 تليها في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة بـ 20.08% سنة 2005، وارتفعت إلى 22.29% سنة 2015، أما المواد الغذائية فاحتلت المرتبة الثالثة بـ 17.62% وارتفعت إلى 18.06% سنة 2015، وبعد المواد الغذائية تأتي السلع الاستهلاكية التي حلت المرتبة الرابعة بـ 15.26%سنة 2005 وارتفعت لتصل إلى 18.92%، أما المواد الأولية فاحتلت المرتبة الخامسة، لتاتي واردات التجهيز الفلاحي في المرتبة الأخيرة إلا أنها سجلت ارتفاع من سنة 2005 إلى 2015 بـ 0.34%.

3. مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري: يعتبر الميزان الفلاحي أحد أجزاء الميزان التجاري، وفي هذا المحور سنتطرق إلى تطور رصيد الميزان الفلاحي، ومساهمة الصادرات الفلاحية إلى الصادرات الإجمالية ومقارنتها بصادرات المحروقات، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في الميزان التجاري الجزائري.

1.3. الميزان الفلاحي الجزائري للسلع الغذائية الرئيسية: يعتبر الميزان التجاري الفلاحي ذات أهمية كبيرة، لارتباطه بالقضية الحيوية وهي الأمن الغذائيّ إذ يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الذات في إنتاج الغذاء أو اعتماده على الخارج[28]:

الجدول 06: تطور الميزان الفلاحي الجزائري للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2008 –2015)

مليون دولار

البيان	2008 -2012		2014		2015	
	الميزان الفلاحي	نسبة الاكتفاء % الذاتي	الميزان الفلاحي	نسبة الاكتفاء %الذاتي	الميزان الفلاحي	نسبة الاكتفاء %الذاتي
مجموعة الحبوب	3069.31-	30.83	3167.94-	21.65	3522.89-	21.39
البطاطس	83.12-	96.61	87.87-	97.44	93.37-	96.74
البقوليات	209.34-	25.50	229.38-	32.78	239.45-	27.69
الخضر	6.69-	99.68	29.92-	99.80	24.02-	99.78
الفاكهة	239.41-	87.21	354.15-	89.97	291.73-	91.30
السكر (مكرر)	650.18-	0.00	631.85-	0.00	566.95-	0.00
الزيوت والشحوم	836.14-	0.25	617.51-	0.20	611.53-	0.24
اللحوم	187.26-	89.68	306.75-	90.13	260.22-	91.96
الاسماك	39.18-	84.08	136.43-	69.84	107.35-	71.87
البيض	1.75-	99.75	0.87-	99.95	1.16-	99.93
الالبان ومنتجاتها	1160.32-	48.74	1769.73-	50.92	1168.15-	53.59
الجملة	6482.700-		7332.39-		6886.82-	

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، مرجع سبق ذكره، ص:(292- 294).

يتضح من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الفلاحي حقق عجزا بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2008– 2015، حيث أكبر عجز حققته مجموعة الحبوب وقدّر في متوسط الفترة 2008– 2012 بـ 3069.31 مليون دولار أمريكي وازداد هذا العجز ليصل سنة 2015 إلى 3522.89 مليون دولار أمريكي، تليها عجز في الالبان ومنتجاتها والذي قدّر بـ: 1160.32 مليون دولار امريكي خلال متوسط الفترة 2008– 2012 واستمر هذا العجز ليصل إلى 1168.15 مليون دولار أمريكي. ومن جانب آخر سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2008– 2015) تحسنًا طفيفًا وفي مقدمتها البقوليات، الفاكهة، اللحوم، الالبان ومنتجاتها.

وفي المقابل، سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي سنة 2015 كالبطاطس (96.74%)، الخضر (99.78%)، والبيض (99.93%).

2.3. مساهمة الصادرات الفلاحية بالمقارنة مع الصادرات البترولية إلى الصادرات الإجمالية: تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تنمية ودعم قطاع الفلاحة أملا في زيادة الصادرات الوطنية، والجدول التالي يمثل تطور صادرات القطاع الفلاحي ونسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية:

الجدول 07: العائد من الصادرات الفلاحية والصادرات البترولية خلال الفترة 2006– 2015

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات الفلاحية	صادرات قطاع المحروقات	الصادرات الإجمالية	مساهمة الصادرات الفلاحية إلى الصادرات الإجمالية (%)	مساهمة صادرات المحروقات إلى الصادرات الإجمالية (%)
2006	73	53608	54613	0.13	98.16
2007	92	59605	60163	0.15	99.07
2008	121	77194	79298	0.15	97.34
2009	113	44415	45194	0.25	98.27
2010	305	56121	57053	0.53	98.36

2011	357	71662	73489	0.48	97.51
2012	314	70571	71866	0.44	98.20
2013	402	63326	65917	0.61	96.07
2014	323	58361.6	62885	0.51	92.80
2015	239	33080.7	37787	0.63	87.54

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: – بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 5، 18، 32، 33، 37.

– عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد ، العدد الخامس، جوان 2017، ص: 324.

– Centre National Sur Statistiques, http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

من الجدول 07 يلاحظ أن الصادرات الفلاحية متذبذبة حيث سجلت سنة 2006 حوالي 73 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 239 مليون دولار أمريكي سنة 2015، أي بمعدل نمو قدره 69.46% أما بالنسبة لمساهمة الصادرات الفلاحية إلى الصادرات الإجمالية فسجلت 0.13% سنة 2006 أما سنة 2015 فبلغت 0.63 % أي أن هناك مساهمة ضعيفة في الصادرات الإجمالية بالمقارنة مع صادرات المحروقات، حيث يلاحظ من الجدول هيمنة قطاع المحروقات أين قدرت مساهمته في الصادرات الإجمالية في المتوسط بـ: 96.33%، ومما يوضحه الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات هو المحرّك الأساسي للصادرات الإجمالية الجزائرية، وتبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة مع قطاع المحروقات حيث بلغت مساهمته في الصادرات الإجمالي0.4 % في المتوسط. لكن رغم ضعف مساهمة صادرات الفلاحة إلى الصادرات الإجمالية حيث لم تصل في أحسن الأحوال إلى 1% لكن المؤشر الإيجابي هو أنها في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى وهذا ما يشير نتائج مستقبلية مرضية.

3.3.الميزان التجاري الفلاحي: يعاني الميزان الفلاحي الجزائري من عجز دائم ومستمر، حيث قدّر العجز في الميزان التجاري الفلاحي سنة 2005 بـ 3520 مليون دولار امريكي ليصل إلى 10682 مليون دولار امريكي سنة 2014، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع

الواردات التي قدرت بـ: 11005 مليون دولار امريكي، ثم تراجع العجز خلال سنة 2015 والذي قدّر بـ 9090 مليون دولار أمريكي أي انخفاض قدره 1592 مليون دولار امريكي ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الواردات من 11005 مليون دولار سنة 2014 إلى 9329 مليون دولار سنة 2015 وذلك بسبب تسقيف الواردات، وهذا ما يفسره الشكل التالي:

الشكل 09: تطور الميزان الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2005- 2015)
(مليون دولار أمريكي)

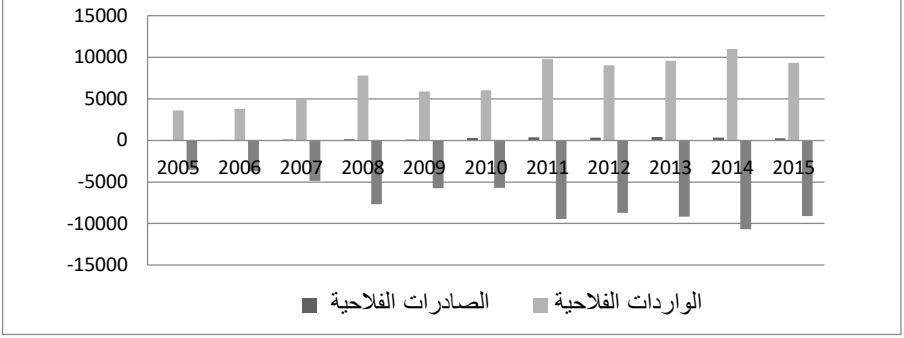

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 5، 18، 32، 33، 37.

4.3. مساهمة الميزان الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005– 2015):

يساهم الميزان الفلاحي في عجز الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005– 2015)، حيث قدرت نسبة مساهمة الميزان الفلاحي إلى الميزان التجاري بـ – 11.73% سنة 2005، لتصل نسبة المساهمة إلى – 101.11% سنة 2015، كما نلاحظ أن رصيد الميزان الفلاحي الجزائري حقق عجزا طيلة فترة الدراسة، أما رصيد الميزان التجاري الجزائري فحقق فائضا خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2015 التي حقق فيها عجزا قدّر بـ 18080 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول 08: نسبة مساهمة الميزان الفلاحي إلى الميزان التجاري خلال الفترة (2005- 2015)

(مليون دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الميزان الفلاحي	3520 -	3727-	4862-	7675-	5750-	5722-
الميزان التجاري	26470	34060	34230	40520	7780	18200
نسبة الميزان الفلاحي إلى الميزان التجاري %	11.73-	9.86-	12.44-	15.92-	42.50-	23.92-
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	
الميزان الفلاحي	9448-	8709-	9170-	10682-	9090-	
الميزان التجاري	25960	20170	9880	460	18080-	
نسبة الميزان الفلاحي إلى الميزان التجاري (%)	26.68-	30.16-	48.14-	95.87-	101.11-	

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 05، 18.

ملاحظة: نظرًا لنقص المعلومات والإحصائيات حول الصادرات والواردات للقطاع الفلاحي فقد اكتفينا في دراستنا بالتطرق إلى الصادرات والواردات الغذائية وليست الفلاحية، مع تأكيدنا أن هناك فرق واضح بين الجانب الفلاحي والجانب الغذائي.

خاتمة: لقد اتضح من خلال هذه الدراسة، ومن خلال تحليلنا إلى الميزان التجاري الفلاحي، أن هذا الميزان يعاني من عجز كبير رغم الإمكانيات التي يحوزها، كما ساهم في عجز الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005- 2015) وبشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن القول بأن النهوض بهذا القطاع يتطلب في المقام الأول التغلب على العقبات والمشاكل التي تواجهه، ولهذا نقترح التوصيات التالية:

– إجراء دراسات متعمقة في مجال الصادرات الفلاحية وخاصة فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه الإنتاج والتسويق وعمليات التصدير إضافة إلى العوامل التي تحد من فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الهادفة لتحسين أداء هذا القطاع.

– ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير كقطاع الفلاحة.

– العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وبالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري.

– وضع برامج واستراتيجيات واضحة لتطوير هذا القطاع.

– ضرورة تكييف برنامج تصدير المنتجات الزراعية مع متطلبات البلدان المستوردة والعمل على تقوية الأقطاب الزراعية الموجودة والمتخصصة في إنتاج المحاصيل غير موسم.

---

[1] – دهنية مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص: 210.

*– المساحة الصالحة للزراعة هي المساحة المزروعة + المساحة المتروكة.

[2] – مصطفى امقران وسليمة مباركي، التغيرات المناخية انعكاسها على الامن الغذائي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص:16.

[3] – محمد بلغالي، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي، مخبر البحث في علوم المياه (LRS–EUE) بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (ENP) الجزائر، ص: 02.

[4] – محمد هشام فريجة، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: الامن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة، 15/14 ديسمبر 2014، ص: 10.

[5] – محمد هشام فريجة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[6] – محمد بلغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص:02-03.

7 – غياب اليد العاملة يهدد الإنتاج الفلاحي، متاح على الموقع: https://www.echoroukonline.com، تاريخ التحميل: 2018/05/06، على الساعة 1:48.

[8] – زين العابدين طويجيني ونسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، 2017، ص: 219.

[9] – أفضل أنواع الأسمدة الزراعية، على الموقع:
https://www.rosepedia.com/best-types-of-agricultural-fertilizers.html، تاريخ التحميل: 2018/12/03، على الساعة 10:49.

[10] – زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

[11] – زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

[12] – ميلود وارزقي، اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني رؤية تحليلية خلال الفترة 2000– 2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني العدد: 7، أفريل 2017، ص: 77.

[13] – https://www.squ.edu.om/paoar/ne/ArticleID، تاريخ التحميل: 2018/11/26، على الساعة: 12:15.

[14] – رشيد سالمي وأسماء قاسمية، دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات – حالة الجزائر–، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد06، العدد 1، 2016، ص: 236.

[15] – خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000–2013)، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 31، 2017، ص: 90.

[16] – محمد غردي ونصر الدين بن نذير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد5، العدد 2، ص: 201.

[17] – عبد القادر خليل وسارة مولاي مصطفى، ترشيد السياسة الزراعية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2004–2015)، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص: 9.

[18] – محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص: 147

[19] – ميلود وارزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[20] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص ص: 5، 6.

[21] – ميلود وارزقي، مرجع سبق ذكره، ص: (74– 76).

[22] – فتيحة مختاري وفراجي بلحاج، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990– 2015) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، ديسمبر 2017، ص: 7.

[23] – سمير بهاء الدين مليكي وآخرون، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، les cahier du MECAS،08 N°، Décembre 2012، ص: 138.

[24] – الطاهر مبروكي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص: 170.

[25] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص: 59.

[26] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص:60.

[27] – صلاح بوقرورة، مراد خروبي، محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990–2011: تحليل متجه تصحيح الخطأ، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 6، العدد 11، ديسمبر 2016، ص: 290.

[28] – الطاهر مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص: 170.